الضواحي ذات الصبغة المدينية مثل الضواحي اليهودية في القدس العربية و« كريات اربع » في الخليل وضاحية « اوفيرا » في شرم الشيخ . لا يقف هوس الاستيطان الاسرائيلي عند حدود الـ٤٤ مستوطنة القائمة، بل ستعمل السلطات الاسرائيلية خلال عام ١٩٧٣ على رفع العدد ليصبح خمسين مستوطنة كما صرح بذلك مدير قسم الاستيطان التابع للهستدروت الصهيونية ، وقد خصصت السلطات المسؤولة مبلغ ٣٥ مليون ليرة للمستوطنات الست الجديدة التي ستبنى خلال العام ١٩٧٣: مستوطنتان في غور الاردن ، مستوطنتان في غوش عتسيون (منطقة الخليل) ، مستوطنة في رفح ، وأخرى في الجولان .

وفي غضون ذلك انهمكت سلطات الاحتلال في الاونة الاخيرة بتعزيز المستوطنات القائمة وباقامة مستوطنات جديدة ، ففي هضبة الجولان تم الاحتفال بتدشين مصنع في جنوب الهضبة في مستوطنة « بني يهودا » يحمل اسم « صناعات الجولان ، معدن والكترونيكا » واشترك في الاحتفال كل من وزير المالية بنحاس سبير ووزير التجارة والصناعة حاييم بارليف وقائد المنطقة الشمالية يتسحاق حوفي وعدد من المسؤولين الاسرائيليين ، وسيقوم المصنع بانتاج الادوات المعدنية وبتركيب وانتاج الاجهزة الالكترونية، وسيعمل فيه مستوطنو « بني يهودا ». وقد بلغت تكاليف اجهزة المصنع ٣،٥ مليون ليرة اما تكاليف المبنى فقد وصلت الى ٤ ملايين ليرة . وذكرت الاوساط المسؤولة عن الاستيطان ان مصنعا مماثلا سيقام عند مشارف رفح في المنطقة الشمالية من سيناء . الى جانب ذلك احتفلت سلطات الاحتلال خلال شهر نوفمبر الماضي بتدشين مستوطنتين في قطاع غزة ، فقد تم الاحتفال في ٧٢/١١/٦ بتدشين مستوطنة « ناحال نيتسريم » على بعد ٥ كم جنوبي مدينة غزة ، وحضر الاحتفال قائد المنطقة الوسطى رحبعام زئيفي وقائد منطقة قطاع غزة يتسحاق فونداك وقائد سلاح الناحال اشر بن دان ، وقال قائد المنطقة الوسطى في هذه المناسبة كلمة تحمل بين ثناياها تلخيصا للاسلوب الذي انتهجته الحركة الصهيونية لكبت الانسان الفلسطيني وسلب ارضه : « ان تعقل جيران مستوطني الناحال هو الذي سيقرر بأي مدى سيشحذ الناحال المنجل او السيف ، ففي اثناء تصاعد أعمال الارهاب (كما يقول) سيكون من واجب مستوطني الناحال شحذ السيف ، وفي اوقات السلم سينهمكون في شحذ المناجل فقط ابسان الحصاد » (معاريف ٧٢/١١/٧) . ويبدو ان الارض العربية في القطاع اخذت تستهوي بشكل قوي « مناجل الناحال » فبعد مرور ثلاثة أيام فقط على الاحتفال بتدشين هذه المستوطنة احتفل سلاح الناحال ببروز مستوطنة جديدة تحمل اسم « ناحال موراج » جنوبي خان يونس .

تعويضات القدس : من بين الامور التي شغلت بال سلطات الاحتلال الاسرائيلي لفترة طويلة قضية تعويضات سكان القدس العربية عن ممتلكاتهم في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ وذلك بغرض تكريس الاحتلال وطمس الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني . فقد انهمكت وزارة العدل الاسرائيلية منذ اواخر شهر تموز من العام ١٩٧١ باعداد مسودة مشروع قانون بخصوص التعويضات ، وقد احدثت تعديلات كثيرة على مشروع القانون الى ان تمت صيغته النهائية في ٧٢/١١/٨ بواسطة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع برئاسة وزير العدل يعقوب شمشون شبيرا . ومن المفترض ان تطرح الصيغة النهائية امام الحكومة واذا لم يقدم عليها اي اعتراض من قبل احد اعضاء الحكومة، فسيقدم مشروع القانون الى الكنيست للمصادقة عليه . . .

من بين اهم التعديلات التي احدثت في مشروع القانون ، تعديل حول منح تعويضات لعرب المنطقة المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، فقد ورد في مشروع القانون المعدل « ان القانون يشمل ايضا عرب اسرائيل قبل ١٩٦٧ الذين لم يتلقوا بعد تعويضات عن ممتلكاتهم » . ومن المعروف ان هنالك قوانين سنتها سلطات الاحتلال بخصوص دفع تعويضات لعرب المنطقة المحتلة سابقا ، ويجيء التعديل الجديد بغرض خلق اطار موحد يشمل «المواطنين» العرب في اسرائيل من اجل خلق انطباع في نفوس عرب القدس بأن مصيرهم اصبح مثل مصير عرب المنطقة المحتلة منذ ١٩٤٨ .

ومن اجل الاسراع في عملية سلب الممتلكات بواسطة طعم التعويضات نصت التعديلات الجديدة على امكانية تقديم طلبات تعويضات للغائبين بواسطة الاهل او الاقارب ، وعلى سبيل المثال يمكن للاخ ان يطالب بتعويضات عن ممتلكات اخيه او اخته او عمه .. الموجودين في اميركا او استراليا او الدول العربية وذلك بتفويض منه ، ولم يكن هذا الامر متبعا بالنسبة لعرب المنطقة المحتلة سابقا .